الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/48/95*
S/25364*
8 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٣، موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أبلغكم فيما يلي، بموقف بلدي بوصفه إحدى الدول المراقبة لعملية تسوية النزاع في الصحراء الغربية بعد قيام مجلس الأمن باعتماد القرار ٨٠٩ (١٩٩٣) (انظر المرفق).

وأكون شاكرا لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رباح حديد
السفير
القائم بالأعمال بالوكالة

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية.
** A/48/50.

080393 080393 080393 93-13320

المرفق

موقف الجزائر بوصفها إحدى الدول المراقبة لعملية تسوية النـــزاع فـــي الصحـــراء الغربية، بعد قيام مجلس الأمن باعتماد القرار ٨٠٩ (١٩٩٣)

أحاطت الجزائر علما بقيام مجلس الأمن، في ٢ آذار/مارس ١٩٩٣، باعتماد القرار ٨٠٩ (١٩٩٣) بشأن مسألة الصحراء الغربية، الذي دعا فيه الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص الى تكثيف جهودهما مع الطرفين بغية حل المسائل التي تعرقل تنفيذ خطة التسوية، ولا سيما تلك المتعلقة بتفسير وتطبيق معايير تحديد أهلية الناخبين.

وإذ تؤكد الجزائر من جديد تعلقها بخطة التسوية التي اشتركت في وضعها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. فإن أملها كبير في أن تبدي المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب الارادة السياسية اللازمة لحل هذه المسائل وأن تتعاونا بحسن نية فيها. حيث أنه لا يمكن تصور أي حل دائم بدون موافقة هذين الطرفين.

وهي حريصة على التذكير بأن المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، عندما قبلتا مقترحات التسوية في عام ١٩٨٨ وكذلك خطة التسوية، فإنهما وافقتا صراحة على أن يشكل التعداد الاسباني لعام ١٩٧٤ المرجع والأساس في تحديد هوية الصحراويين الذين يمكنهم الاشتراك في استفتاء تقرير المصير. وفي هذا الاطار، تحرص الجزائر على أن تكرر موقفها الذي أعربت عنه في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (الوثيقة S/23323) الذي أشارت فيه الى أن تقديم عناصر جديدة لم يتفق عليها الطرفان سيتعارض مع روح خطة التسوية ونصها وقد يعرض للخطر عملية تسوية نزاع الصحراء الغربية على نحو ما صممتها الأمم المتحدة في البداية وقبلها الطرفان.

وهي تعرب عن أملها في أن يواصل مجلس الأمن، الذي أقر خطة التسوية بمقتضى قراريه ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١)، العمل على صونها وأن يسهر على ضمان عدم تحريف خطة التسوية سواء في محتواها أو هدفها، وهو ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير بكل حرية.

وفي هذا الصدد، لا يسع الجزائر إلا أن تشير، بأسف، الى الإغفال للمرة الأولى عن ذكر دور منظمة الوحدة الافريقية، في تنظيم ومراقبة استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية وهو الذي تحدد بالذات في إطار بعثة مشتركة للمساعي الحميدة.

وقد ظلت الجزائر، بوصفها من البلدان المراقبة لعملية تسوية مسألة الصحراء الغربية، تشارك في جميع مراحل إعداد وضبط خطة التسوية وتشعر بواجب مواصلة دعمها لعملية المساعي الحميدة المشتركة التي يقوم بها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة. وستواصل المساهمة في تنفيذ خطة التسوية كاملة بالصيغة التي قبلها بها الطرفان ووافق عليها مجلس الأمن بالإجماع.

ولذلك ترى الجزائر أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء حقيقي لتقرير المصير يستوفي شروط المصداقية التي وضعتها الأمم المتحدة ويتم بطريقة تكفل الاستقرار في كامل المنطقة.

- - - - -